حوارات

د. خالد عايد الجنفاوي
DrAljenfawi@

التَشَاؤُم العَقْلَانِيّ

يشير التشاؤم، وفقاً لأحد المصادر، إلى "حالة نفسيّة تقوم على اليأس والنّظر إلى الأمور من الوجهة السَّيِّئة، والاعتقاد أنّ كل شيء يسير على غير ما يُرام، وعكسه تفاؤل"، لكن وفقاً للمنطق، وما تمليه التجارب الانسانية المختلفة في عالمنا المتغير، يتمكن الانسان من عيش حياة عقلانية ومعتدلة، إذا إلتزم وجهات نظر عقلانية تستند الى حقائق واقعية، مثل غلبة النرجسية على أغلب العلاقات الفردية والاجتماعية الاعتيادية، وعدم منطقية التفاؤل المطلق، ولا سيما أنّ الحياة الواقعية تتطلب دائماً الحرص على الالتزام بما يفرضه التفكير المنطقي والسليم.

وبخاصة في ممارسة العلاقات الفردية والاجتماعية الطبيعية، ومن هذا المنطلق، يمكن بشكل أو بآخر وصف السلوكيات والتصرفات العقلانية في نطاق الحياة الفعلية في عالمنا اليوم بالتشاؤم العقلاني، الذي يتمثل في كبح جماح التفاؤل المفرط، وفي الوقت نفسه، يتمثل في الحفاظ على وجهات نظر وردود فعل شخصية تشكلها معطيات ووقائع الحياة الواقعية في عالم متغير، ويُفضي الالتزام بالتشاؤم العقلاني، خصوصا في ما يتعلق بدوافع وبميول الآخرين، إلى تحصين الانسان العاقل ضد الاستغلال، والتعاملات السلبية من الآخرين.

ومن هذا المنطلق، لا يمكن للعاقل أن يعتنق دائماً عفوية وسذاجة التفكير في ما يتعلق بسلوكيات وبردود فعل الآخرين، فما يتحكم بجزء كبير من سلوكيات وردود فعل الافراد الطبيعيين في الحياة الواقعية هو السعي الى تحقيق المصالح الخاصة على حساب الآخرين، وربما عدم تقدير عفوية وتعاون وايجابية اولئك الذين لا يزالون ينغمسون في أحلام اليقظة.

وإذا جادل البعض بأنه يجدر بالعاقل التفاؤل على الدوام، ويتوجب عليه النأي عن التشاؤم بكل صوره وأشكاله، الا ان التجارب الانسانية التاريخية تثبت، مراراً وتكراراً، أن الحياة الواقعية ليست مدينة فاضلة، وأن بني البشر ليسوا ملائكة، فطوبى لمن سعى الى عيش حياة معتدلة ترتكز على التفكير السليم والواقعي، وبخاصة في ما يتعلق بعيش حياة، خاصة أو عامة، أخلاقية ومجزية، ستكون الغلبة فيها لمن يتعلم من تجاربه، فلا يتفاءل ولا يتشاءم بشكلٍ مفرط للغاية، ولا يعتقد أنه يعيش إما في مدينة مثالية تماماً أو في مدينة فاسدة تماماً.

كاتب كويتي

نعم للسعودية وقراراتها

غدير الطيار

القرارات التي أعلن عنها وزير المالية السعودي، التي تضمنت وقف بدل الغلاء ورفع الضريبة المضافة بهدف الحد من تفاقم الآثار السلبية لـ"كورونا"، تصب في مصلحة حماية الاقتصاد في المستقبل رغم ألمها في الفترة الحالية.

جهود كبيرة بذلتها حكومتنا من اجل الوطن والمواطن، منذ أن اصابنا هذا الوباء وتفشى في العالم، عملت حكومة المملكة وبتوجيهات قائد الأمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز،وولي عهده الأمين، الأمير محمد بن سلمان، حفظهما الله، على تقديم الخدمات لكافة المواطنين في الداخل والخارج.

من هذا المنطلق، من المهم أن يستشعر كل مواطن على ارض المملكة في هذه المرحلة بأن العالم كله يعيش في أزمة اقتصادية، ولكون السعودية جزءا من هذا العالم فمن الطبيعي أن تتخذ عددا من الخطوات والإجراءات التي تعينها على مواجهتها والتعامل معها للحفاظ على تماسك الاقتصاد في ظل الظروف الحالية وانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية.

وتعوّل الدولة بشكل كبير على تفهم مواطنيها لقراراتها، وبخاصة في ظل الأزمة الحالية، عرفاناً منهم للتضحيات والقرارات الشجاعة والمصيرية التي قامت بها منذ اليوم الأول في جهود مكافحة فيروس "كورونا" المستجد فكانت تلك القرارات التي اقرتها الدوله رغبة منها في معالجة الوضع الاقتصادي، وقوبلت تلك القرارات بالحب والولاء والوطنية المعهودة عن أبناء وبنات الشعب السعودي بقولهم "سمعا وطاعة".

كل هذه الاجراءات، هدفها الحرص على الاستقرار الاقتصادي والعمل الجاد لتجاوز الازمة والعزم على حفظ كرامة المواطن والحفاظ على الوظائف، وحماية الأجور ودعم القطاع الخاص وموظفيه بمليارات الريالات، ولنعلم أن القرارات الصعبة تحافظ على القوة المالية للدولة وتدعم العودة للنمو بدلا من الدخول في كساد.

هذه الإجراءات تأتي استكمالاً للقرارات المتخذة مسبقاً للحد من تفاقم الآثار السلبية للأزمة من مختلف جوانبها الصحية والاجتماعية و الاقتصادية، فحكومة المملكة مستمرة في اتخاذ القرارات الضرورية لحماية المواطنين والمقيمين والاقتصاد بشكل مبكر للحد من تفاقم الأزمة وتبعاتها.

لنبارك هذه القرارات ولنكن عونا لقيادتنا لتخطي الازمة، ولنتذكر جميعا ما عمله ولي عهدنا من جهود جعلتنا نفخر به ونعتز حيث التغيرات الكثيرة في مملكتنا التي ابهرت الجميع وكانت باكورة هذه التغييرات ما جرى عام 2016، عندما أطلق الأمير محمد بن سلمان، "رؤية 2030" التي تهدف إلى إجراء إصلاحات شاملة في المملكة.

وحقيقة أن إصلاحات 2015 جنبت المملكة الكثير، وكان من الممكن أن تكون المملكة في وضع اقتصادي أصعب مع هذه الأزمة لولا الحكمة والإصلاحات الاقتصادية التي بدأها ولي العهد منذ العام 2015. حيث كانت تلك الإصلاحات التي من بينها تنويع مصادر الدخل عبر تنمية الإيرادات غير النفطية وتقليل الاعتماد على البترول والتركيز على الاستثمارات وهو ما جنّب البلاد هذه الأيام سيناريو كارثيا كان من الممكن أن يصل بالبلاد حد الإفلاس.

ما زلت اتذكر كلام ولي عهدنا اثناء مقابلة له وحديثه عن أنه لابد ان نكون مستعدين لكل طارئ، وقوله "لابد أن نقلل اعتمادنا على البترول"، وهذا إن دل فإنما يدل على الروى المستقبلية، وكيفية تدبيرها، لاننسى كلام ولي العهد الذي نعايشه الفعل الآن حينما قال، حفظه الله، اعتقد أن النفط لو توقف في سنة 2020 سنستطيع أن نعيش من دونه.

لله درك ودر فكرك وعقليتك التي جعلت الجميع يحسدنا عليك، حفظك الله ورعاك يا ولي عهدنا، ولابد من تعاون المواطن من أجل الوطن ورفعة مملكتنا عاليا، ونكرر "دمت يا وطني شامخا".

كاتبة سعودية

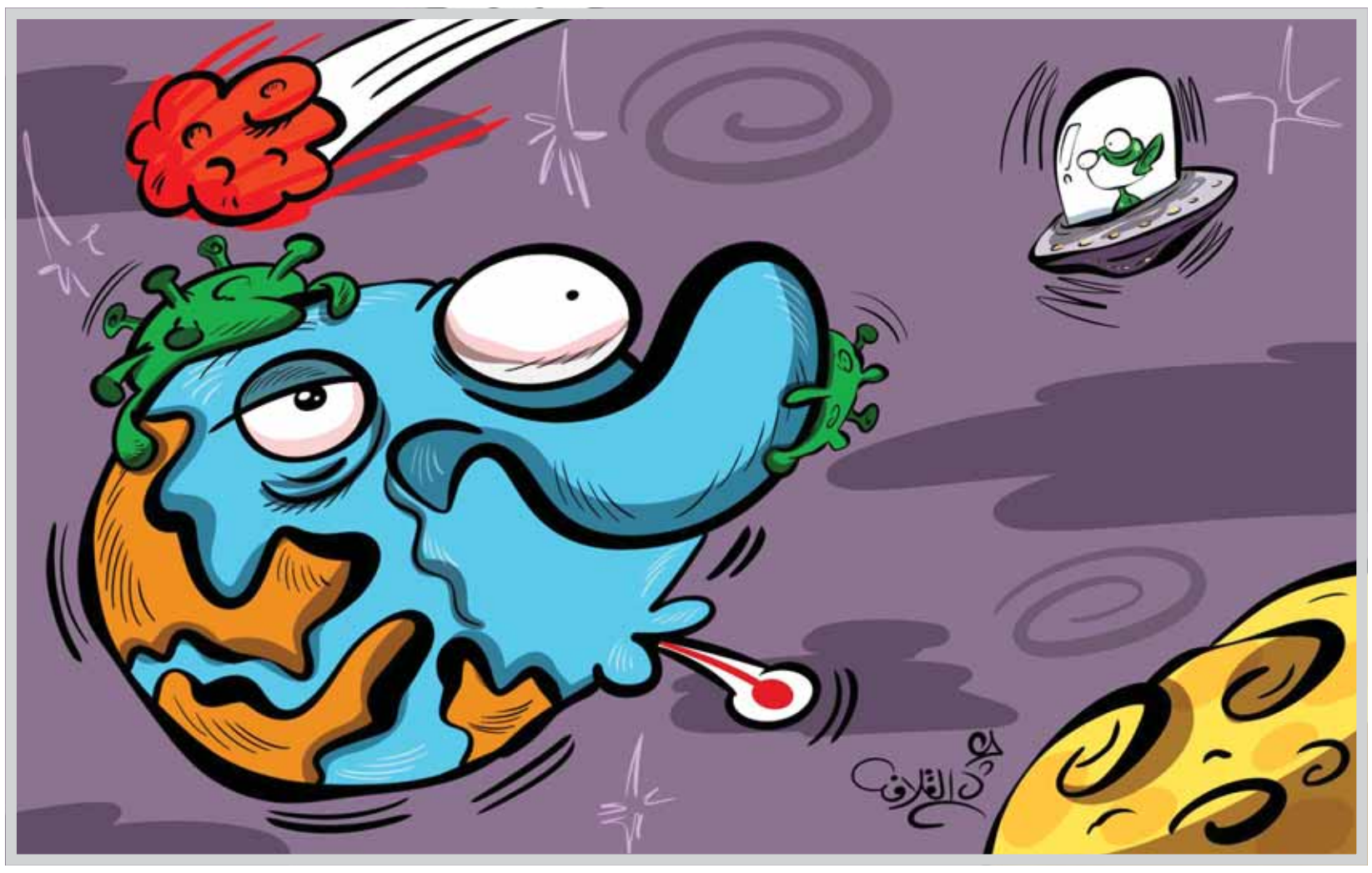

العمالة الوافدة واحتمالات التوطين والتجنيس (1 من 2)

عبدالنبي الشعلة

ليكن الجميع على اطمئنان وثقة بأن القادة والمسؤولين المعنيين في دول مجلس التعاون الخليجي على دراية وإدراك تامين بطبيعة وخطورة التحديات التي أصبحت تفرضها الآن قضية العمالة الوافدة على مجمل الأوضاع الصحية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والسياسية في بلداننا الخليجية، بعد أن صارت هذه الأخطار والتحديات الآن أكثر وضوحا وتجليا نتيجة لتداعيات وإرهاصات الهجمة الشرسة التي تعرض لها العالم بفعل فيروس "كورونا"، كما أن على الجميع أن يطمئنوا ويثقوا أيضًا في أن قادتنا وكبار المسؤولين المعنيين في دولنا الخليجية قادرون وعازمون وعلى مستوى المسؤولية للتصدي لهذه التحديات والأخطار وتجاوزها بكل حكمة واقتدار.

وعندما أشرنا من قبل، ضمن الحلول المقترحة، إلى تبني ووضع خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأمد، تنفذ تدريجيا وعلى مراحل زمنية، لضمان عودة الفائض عن حاجتنا من هذه العمالة إلى أوطانها، آخذين في الاعتبار الجوانب والعوامل الإنسانية والأخلاقية والاعتبارات العملية والقانونية، وقلنا إن علينا أن لا نستبعد إمكان توطين ومنح الجنسية إلى عدد كبير منهم طوعًا أو قسرًا، ومن الأفضل أن نختار الخيار الطوعي، بحيث نتمكن من التقاط وإدماج أفضل القدرات والخبرات منهم ضمن كوادرنا الوطنية، وفي هذا الصدد شكك، بل استبعد بعض القراء والمتابعين وجود أي أرضية قانونية تتيح لأي مقيم في دول المجلس المطالبة بحق التجنيس.

ولتوضيح ذلك، نشير إلى مدونة كتبت في الصفحة الإلكترونية لهيئة تنظيم سوق العمل منذ تاريخ 30 أكتوبر 2008 تحت عنوان "استقرار العمالة فترات طويلة يهيئ الظروف للمطالبة بالجنسية"، جاء فيها ما يلي: "اعتبرت دراسة صدرت حديثًا أن ميل العمالة الوافدة في منطقة الخليج إلى الاستقرار لفترات طويلة سيخلق وضعًا مقلقًا في المنطقة، من حيث تهيئة الظروف لها للمطالبة باكتساب الجنسية"، ولفتت الدراسة التي أصدرها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية الخليجي، إلى أن "الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم"، وإن كانت تخلو من نصوص تقر للمهاجر بالحق في اكتساب جنسية دولة الاستقبال، إلا أن التصديق عليها سيعزز الظروف التي تشجع على تجنيس المهاجرين".

واعتبرت الدراسة أن ذلك "سيكون نتيجة الإقامة فترات طويلة من الزمن بهدف اكتساب الحقوق المترتبة على الخدمة الطويلة وفقا لأحكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية وقوانين الجنسية، وكذلك نتيجة لمّ شمل أسر المهاجرين ومن ثم ولادة (الأجيال الثانية) من المهاجرين على أرض دولة الاستقبال.

وأشارت الدراسة إلى أن "الاتفاقية راعت في نصوصها بشكل واضح مصلحة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وغلبتها على مصالح دول الاستقبال، التي تعد دول الخليج أبرزها".

وتعتبر الاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي اعتمدت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة أهم اتفاقية تعترف بحقوق المهاجرين وأسرهم وتضع آليات لحماية دولية مناسبة لحقوقهم.

وفي حالة القول إن دول المجلس لم تصادق على هذه الاتفاقية أو عند الحديث عن مدى المصادقة على هذه الاتفاقية والالتزام بها، فإن هذه الاتفاقية تعتبر إحدى اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية، وقد أكدت في ديباجتها على الترابط بينها وبين صكوك الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، إضافة إلى أنها أشارت كذلك إلى المبادئ والمعايير الواردة في الصكوك ذات الصلة التي أقرتها منظمة العمل الدولية والتي تعد بنودًا من القانون الدولي العرفي الذي يلزم الدول الأطراف وغير الأطراف بالاتفاقية.

وزير العمل البحريني السباق

الجيوستراتيجية تفرض تغييراً جوهرياً للسياسات اليابانية تجاه كوريا

د. عبد العظيم محمود حنفي

رغم ان كوريا الجنوبية واليابان كانتا منذ زمن بعيد ديمقراطيات قوية، إلا ان النزاعات التاريخية والإقليمية لطالما شابت العلاقات الثنائية، وبدأ الوضع في التدهور العام الماضي عندما أدخلت اليابان متطلبات ترخيص جديدة تعوق ترخيص ثلاث مواد كيمائية تحتاجها كوريا الجنوبية مثل أشباه المواصلات ولوحات العرض، وبدأ المستهلكون الكوريون مقاطعة البضائع اليابانية إلا انه في ظل جائحة "كوفيد- 19" التي نتج عنها فقدان الأرواح والإصابات في العالم و التداعيات الاقتصادية السلبية الناتجة عنه على مستوى الاقتصاد العالمي، وما ترتب عليها من تداعيات ستراتيجية نتيجة ما يبدو بدء حرب باردة بين الولايات المتحدة حليفة البلدين والصين الشريك الاقتصادي الأكبر للبلدين، فانه من المنطقي ان ينتظر المحللون حدوث تقارب بين اليابان وكوريا؛ رغم صدور التقرير الرسمي السنوي من وزارة الخارجية اليابانية، الذي اتهمت فيه اليابان كوريا بالمسؤولية عن تدهور العلاقات بين البلدين؛ بشأن ملكية جزر دوكودو وقضية العمل القسري خلال الحرب العالمية الثانية، بالإضافة الى قضية الاسترقاق الجنسي، وهو ما رفضته كوريا عبر القنوات الديبلوماسية والإعلامية، وتتوقع مراكز الدراسات السياسية ان يتم دفع وإصلاح العلاقات بين البلدين نتيجة لعدد من الأسباب الجوهرية، اهمها:

أولا تداعيات ازمة "كورونا" التي سوف تظهر بالتدريج سواء في السياسات الداخلية أو بالنسبة للنظام الدولي، فهي مثل الزلزال الكبير الذى نعيش في ظله الآن، والذي سيكون له أيضا عدد من التوابع التي سوف تظهر آثارها تباعا.

ثانيا: للمرة الأولى يصف تقرير وزارة الخارجية اليابانية " كوريا" بدولة جارة مهمة، ومن هنا يجب النظر للنصف المملوء من الكأس.

ثالثا: لم تنقطع الاجتماعات بين مسؤولي البلدين لإحداث انفراجة في العلاقات التي توترت بين البلدين، وتساهم الولايات المتحدة في هذا التقارب، وربما اعتقدت اليابان أن النزاع التجاري المطول مع كوريا لن يخدم مصلحتها، وبخاصة وأن اقتصادها في حالة سيئة الآن، لذلك يعتقد الاستراتيجيون أن النزاع التجاري بين سيول وطوكيو لن يستمر، بعد الإجراءات الانتقامية اليابانية بسبب قرارات المحكمة العليا الكورية لعام 2018، التي ألزمت الشركات اليابانية بتعويض ضحايا العمل القسري الكوريين خلال فترة الاستعمار الياباني لشبه الجزيرة الكورية.

رابعا: قرار سيول بالتراجع المشروط عن إنهاء اتفاقية الأمن العام للمعلومات العسكري مع اليابان "جوسوميا"، في حين خففت طوكيو جزئيا سيطرتها المشددة على الصادرات إلى كوريا الجنوبية من المواد الأساسية لانتاج أشباه الموصلات.

خامسا: تبين أن القيود التي فرضتها اليابان على تصدير ثلاث مكونات رئيسية لأشباه المواصلات إلى كوريا الجنوبية، انتجت نزاعا تجاريا. وبعد إجراءات الانتقام الاقتصادي الياباني من كوريا، توقف المواطنون الكوريون عن شراء المنتجات اليابانية وامتنعوا عن القيام برحلات إلى اليابان، كما تراجعت واردات السلع الاستهلاكية من اليابان بنسبة 37 ٪ في أبريل العام الحالي مقارنة بالعام السابق، بسبب القيود اليابانية على صادراتها الى كوريا وتأثير فيروس "كوفيد -19" على الإنفاق الاستهلاكي، والأكثر من ذلك أن الشركات الكورية التي كانت تستورد كميات كبيرة من المواد من اليابان تبحث الآن عن بدائل أخرى أو تسعى لإنتاجها محليًا، ولهذا تواجه اليابان صعوبة في العثور على مشترٍ كبير مثل كوريا، حيث تقلصت صادراتها إلى كوريا في الأشهر الأخيرة.

سادسا لا يمكن للبلدين أن يتركا علاقاتهما غير مستقرة إلى الأبد، فهما بحاجة إلى الحفاظ على علاقاتهما الاقتصادية، على الأقل، بطريقة متكاملة، فالجمع بين رأس المال والتكنولوجيا في اليابان والقدرة التنافسية لكوريا في التصنيع والتسويق يمكن أن يولدا تأثيرًا كبيرًا من التآزر، حيث يمكن للمشاركة بينهما تعزيز مواقفهما على الساحة الدولية، بعد أخذ هذه الجوانب الإيجابية في الاعتبار.

على اليابان بذل جهود أكبر لفصل الاقتصاد عن السياسة، حتى تتمكن من منع الصراع السياسي من التأثير سلبا على العلاقات الاقتصادية، فمنذ مطلع التسعينات كانت كوريا متخلفة عن اليابان من حيث التطور الاقتصادي والصناعي لكن كوريا تمكنت من تضييق الفجوة وصارت الآن بمثابة الند لليابان، بل كادت أن تتجاوز اليابان في بعض المجالات مثل السلع الإلكترونية وصناعة السفن والحديد والسيارات. لهذا فإن التعاون الحقيقي والوثيق بين كوريا واليابان لن يكون في مصلحة كوريا وحدها أو لمصلحة اليابان فقط وإنما سيسهم في شحذ وتحسين القدرات التنافسية للبلدين بشكل ضخم، وهو طريق واعد وإن كان لا يخلو من بعض المعوقات.

سابعا: لقد تغلبت كوريا الجنوبية واليابان على مختلف الصعوبات، وتقدمتا معا إلى الأمام منذ تطبيع العلاقات الديبلوماسية بينهما في عام 1965. والآن، تأمل الحكومة الكورية تحت وطأة تحديات "كورونا" وتبعاتها الاقتصادية والستراتيجية العالمية والإقليمية المتغيرة ان تقوم اليابان بتغيير نهجها تجاه كوريا الجنوبية، وان تبدأ بإلغاء قيود التصدير لعودة الحياة للعلاقات وفق روح ومفهوم "ريوا"، أو "الوئام الجميل".

خبير مصري في الشؤون السياسية والستراتيجية

التقشف... "كورونا" والعدالة الاجتماعية

مُنذر بن ناصر
monther-z@hotmail.com

كتبت هذه السطور في يونيو 2016، وحان وقت نشرها مع بعض التعديلات البسيطة، ولكن قبل البدء، لابد من الإشارة إلى أن دول أوبك عمومًا ودول الخليج العربي على وجه الخصوص، دول ريعية، والدولة الريعية باختصار كالـ"معزّب" الذي يتحمل جميع المسؤوليات لإدارة الاقتصاد، لهذا تجد القطاع العام في الدولة متضخمًا جدًا.

أقلام كثيرة كتبت عن أهمية تعديل التركيبة السكانية، وتنويع مصادر الدخل، وجعل القطاع الخاص محرك الاقتصاد الأساسي والتحول إلى الانتاج الحقيقي، بدل تصدير النفط الخام، لهذا سأركز على موضوع التقشف، وهل هو الحل الأنسب في الأزمات الاقتصادية الكبرى، كالأزمة التي يشهدها العالم اليوم؟

قبل كل شيء، لنراجع قائمة الدول الاكثر مديونية في العالم، نجد أن قائمة الدول العشر الأولى تتضمن بالإضافة إلى أميركا، اليابان، الصين، بريطانيا وألمانيا، أما قائمة العشرين، ففيها الهند، البرازيل وروسيا وليس هنالك دولة عربية واحدة في قائمة الدول الثلاثين الأكثر مديونية، أحد أهم أسباب ذلك هو أن الدول الكبرى التي غذت مدرسة التقشف في العالم من خلال أدوات كصندوق النقد والبنك الدوليين، كانت الأقل تقشفًا في الأزمات الاقتصادية الكبرى، بل إن الدول التي تعافت قبل غيرها من الأزمة المالية في العام 2008، كانت الأقل تقشفًا، والأكثر انفاقًا رغم زيادة ديونها!

وقد أثبتت التجارب أن التقشف يدخل الدولة في دوامة لا تنتهي من المشاكل، أهمها الارتهان للمؤسسات الدولية التي تقضي على السيادة المالية للدولة.

لابد أن نتفق أن للنمو ثمناً والثمن هنا اجتماعي، سياسي، اقتصادي، ديموغرافي بل وبيئي، وكل ما كبر حجم الاقتصاد زادت مشاكله وتعقدت.

عودًا إلى موضوع التقشف -الذي يرى البعض أنه حل للأزمة الحالية- لقد كان التقشف خلال أزمة 2008، عبارة عن ثمن أخطاء الأثرياء دفعه الفقراء، أما اليوم فهو ثمن كبير جدًا يصعب على الفقراء سداده لأنه يبدأ برفع الدعوم، ولا ينتهي بالضرائب غير العادلة وربما تقليص معاشات التقاعد، فالتقشف يشجع الادخار، والادخار يقلص الاستهلاك، وبالتالي يولد الانكماش والانكماش يولد البطالة، والخوف الاجتماعي، وقد يضعف التقشف العملات الوطنية، ويدفع الدول إلى خيار التعويم بدل تثبيت عملاتها، ومن هنا يبدأ التضخم.

يقولون لنا بأن علاج عجز الميزانية يبدأ بالتقشف وتقليص الانفاق العام، ومن هنا لدي عدد من التساؤلات، لأثرياء المجتمع، ولكل من يدعو لشد الحزام وتطبيق التقشف في الأزمات:

1. كم نسبة استفادة الأثرياء من البنية التحتية للدول من مطارات، موانئ، طرق، جسور وغيرها من مرافق الدولة مقارنة مع بقية المجتمع؟
2. لماذا لا يدعم الأثرياء المجتمع في هذه الأزمة بعدما نعموا بفوائد الانتعاش التي جنوها لعقود؟
3. لماذا يخبئ فاحشو الثراء جل أموالهم في الملاذات الآمنة في مصارف بنما وسويسرا وغيرها، حتى قيل إن المبالغ في الملاذات أصبحت تتعدى الـ32 تريليون دولار (حسب تقرير عام 2012)؟
4. الا تستغل الطبقة الغنية الأزمات بالزحف على مرافق الدولة وسلطاتها عبر بوابة الخصخصة؟
5. لماذا يتعامل بعض الأثرياء مع الوطن كبقرة حلوب، تُسحب خيراته في زمن الوفرة لنقلها إلى لخارج، مقابل استثمار النزر اليسير في البلاد؟
6. الم يحن الوقت ليكشف أثرياء المنطقة عن حجم ثرواتهم الحقيقية في الداخل والخارج؟
7. لماذا لا تُدرس التجارب العالمية الأخرى في تحقيق العدالة الأجتماعية، كالمقترح الألماني بأخذ ضريبة رأس المال لمرة واحدة نسبتها 10٪ لتدعم من خلالها الطبقات الدنيا في المجتمع؟
8. لماذا لا تُدرس فكرة فرض ضرائب انتقائية مباشرة تستهدف الفئة الأكثر ثراءً في المجتمعات كضريبة دخل وضريبة إرث وضريبة السلع الفاخرة وغيرها لتجبى هذه الأموال في صندوق تنموي اجتماعي؟
9. هل من العدالة حصول الأثرياء على نفس الدعوم والإعفاءات الضريبية التي يحصل عليها الآخرون؟
10. لماذا لا يتبرع أثرى أثرياء المجتمعات بجزء من ثرواتهم إلى دولهم في وقت الأزمات وذلك من باب الوطنية ورد الجميل (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ)؟
11. لماذا لا تقوم دول المَنطقة بدورها راعية لمصالح الجميع عبر تفعيل أدوات الاقتصاد التي قدمها الإسلام، مثل بيت المال وتحصيل زكاة رأس المال وتفعيل مبدأ الفاروق رضي الله عنه: من أين لك هذا؟

ختاماً أرى أننا بحاجة لمراجعات كبرى حول كيفية إدارة الاقتصاد، والعلاقة بالدولار الأميركي وبالرأسمالية، وما تسمى السوق الحرة.

مهندس تكاليف